



ان الكتب واجزائه كاللفظ والباب والفضل يحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ وان يكون  
عبارة عن النقوش وان يكون عبارة عن المسائل وعبارة عن التصديقات المتعلقة بالمسائل  
وعبارة عن الملكة المحاصلة من تكرار تلك التصديقات والتمرن بها والعلوم المذكورة في آخر  
المقدمة هي المسائل لان المراد منها ما يتبين في مقاصد الكتب ولا معنى لبيان الاركانات و  
الملكات وانما المبنى هو المسائل فان حمل اللفظ على الالفاظ المخصوصة كما هو المختار وعلى  
النقوش فوجه الكناية ان ذكر المسائل التي هي عبارة عن العلوم الثلثة في آخر المقدمة صريحاً يفيد  
ذكر وانها من الالفاظ والنقوش ضمنها كالمستلزام بين الدال والمدلول وحمل اللفظ على المسائل  
المخصوصة ايضاً فوجه كناية ان عنوان اللفظ بمعنى حائفة مخصوصة من المسائل اعلم المسائل  
التي ذكرها المنص وذكرها في بعض فقرات الكتاب في الجمل وهو مراد من قال هي هنا لان اتحاد  
الذات كاف في لام العهد الخامس ما نفهم هذا اللفظ في آخر المقدمة الا من قول وما يجتز به  
عن التعقيب المعنوي علم البيان وهذا القول هي ثانياً لاقول الثلثة الدالة على العلوم الثلثة  
فاذا كان لام العهد اشارة الى فهم الثاني كانت لام العهد مفيدة لثانوية اللفظ المعهود ايضاً  
فتستغن عن قيد الثاني هي هنا وبالجمله لام العهد من عن قيد الثاني لان المعهودة ثانياً هي هنا  
الحكاية المراد من الثاني هي هنا المرشدة ان نية والمشار اليه فيما سبق كان في الذكر لا في الرتبة والترتيب  
الذكرى لا يستلزم الترتيب الرتبي وليس هي هناك ما يدل على الترتيب الرتبي والزمان في التعقيب  
هي هناك بالاولا التي لا تدل على الترتيب لازماً ولا رتبة ولا لم تدل في الموضوع على الترتيب  
في الفصل الاعضاء والاربعة كيف ولودل ترتيب الذكرى على الترتيب الرتبي فحصل العلوم الثلثة  
على الفنون الثلثة ليس على تقدير كون الموضوع والمجول عبارة عن المسائل المخصوصة لان المنص  
افاد هناك ان ما يجتز به عن الخطا وعلم المعاني واف ما يجتز به عن التعقيب المعنوي علم البيان  
ان ما يعرف به وجه التحسين علم البديع فلو كانت الترتيب الذكرى هناك والا على الترتيب الرتبي  
فبعد تعقيب اللفظ المعهود هي هنا بقدر الثاني يتبعين ذلك اللفظ المحكوم عليه هناك بعلم البيان  
ومعلوم علم البيان هي هنا وكذا الكلام في خوبه بل الجحى ان غاية ما افاده لام العهد هنا هو العلم  
السبق ذكره في ذكر الفنون الثلثة ولا يدري ثانياً في الرتبة ام لا والله ما يجتز به عن التعقيب المعنوي  
ام لا فلام العهد لا تغن عن قيد الثاني ولا يوجب انه لغوى لعل هي هنا مع ان ثانوية فهو مستغنية  
في الواقع وليست بالمغلوطة هناك وفرق بين حصول الشيء وما حقيقته لا تلامز بينهما والا كان  
ملاحظة زيد موجهة لما حقيقته جميع اوصافها حاصل له في الواقع وذلك قطعي بطلان الاستدلال  
اذ حمل اللام على العهد الخارجي واريد من مدلولها حصته معينة من مفهومه يلزم ان يكون لفظ  
اللفظ وكل ما دخل عليه لام العهد الخارجي مجازاً من باب ذكر العلم وادارة الخاص وقائل به الجحى  
صرح الشريفة المحقق في بحث اللام بان اسما والا جاز مع لام العهد وضعا آخر بازانة لخصه من حيث  
فيكون مدلولها حقيقة باعتبار هذا الوضع السابق ما اسم علم البيان هل هو مجموع المضاهات والمضاهات اليه  
كعبد الله المضاه اليه وحده واضيف اليه العلم كيوم الاحد الجواب هو المضاه اليه وحده بناء على





عبارة عن اللفظ المحصورة التي من بدلية الفن الى نهايتها وعن نفوس هذه الالفاظ وعن مدلولاتها  
 شخصية واحدة في المشهور ولذا جعلوا اساسا في مكتب من قبيل العلم الاستخاص وما يتوهم من  
 التعذر باعتبار قراءة المتلفظين وكناية الكاشفين واذا يك المذكرين فهو تعذر باعتبار رى جاء  
 من تعذر المحال لا تعذر بالذات واما مهلة في التحقيق فلا نعتذر الالفاظ والنفوس الموجودة في  
 محل تعذر ليس لحد الجوهري باعتبار المحل كما ان زيدا باعتبار كونه في البيت وغيره باعتبار  
 كونه في الصحن اذ لا تعذر بالا اعتبارا لا بالشخص لان شخصه موقوف على البيت والصحن بخلاف  
 الالفاظ والنفوس التي هي صوت واللوان فانها عرضان من مقولة الكيف وقد اتفق الحكماء  
 والمكتسبون على ان المحل لا عرض مدخل في شخصتها ولذا لم يجوزوا انتقال العرض من محل الى  
 آخر فكيف يكون الضوء القائم بهوه الهواء واللوان القائم بهذه الورقة عين القائم بأخر  
 بالشخص فكذلك الكلام فيما كان الفن عبارة عن المسائل لانها امور معلومة والعلوم صورة ذهنية  
 متحدة مع العلم في التحقيق فكما ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك المعلومات والمسائل فكيف  
 يكون العرض قائم بهذه النفس عن القائم بالنفس لاخرى بالشخص بل الحق ان الالفاظ محل تعذر  
 استخراص تعذرة فالحال الغضبية هي هنا وفي امثاله على الشخصية لا تحضر الفن الثاني وامثاله  
 كذلك والاشياء المجردة والمضامين والبيانات ذهنية فيلزم ان لا يكون الاستخاص لباقية القائمة بنا او  
 بكنة بانفاننا او كافيته وشفافية وصفات شعاع ان الحصة المعهودة التي كان الفن الثاني عبارة  
 عنها عبارة عن التعذر المشترك بين تلك الاستخاص فيكون كلية لاجزائه حقيقة فكما ان موضوع هذه  
 القضية كلية والحكم على هذا الحكمي باعتبار لا فردا باعتبار نفس الطبيعة اذ العرض فائدة ان ما يقره الحكماء  
 او يكتبه ويعلم من الافراد فان نافع في الاحتراز عن التعقيد وقد خلا هذا الحكم عن التسو الكلي و  
 الجزئي بحسب حمل اللام على العهد الخارجي فلا يحتمل بعده على الجنس من حقيقة في ضمن البعض والالزم  
 ارادة معين من اللام في اطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزوا البعض من الشافعية و  
 فلا يكون القضية طبيعية ولا محصورة بل مهيأة في التحقيق ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت  
 عبارة عن الملكة والادراكات وعلى المسائل القائمة بنفوس كثيرة كلية لاجزائه حقيقة **انما على**  
 بين لام العهد وبين حمل القضية على غير الشخصية منافاة لان الحصة المعنية المدولة بلام العهد يجب  
 ان تكون شخصا وجزئيا حقيقيا وحيث لا يجب ذلك بل قد يكون تلك الحصة نوعية  
 كما في ارادة الفرد من الانسان اذ الحقيقة بمعنى الاخص من المفهوم ولا حصر لا يجب ان يكون جزئيا  
 حقيقيا **الزعم** هو المراد بقوله لشفة الاحتياج اليه بيان العلة الخارجية كما فيهم فوات على غير  
 جبا او الاستدلال بالذليل للمزج الجوانح كما في الحكمي من غير اعتبار كمال كيف يرتب من الحكم  
 الاول على الاقران بهذا البيان مناسب تقديم على البديع لان البيان امر متبذل الى جهة بخلاف  
 البديع وكل امر شاذ كذا اناس بتقديم على البديع اما الكبرى فتأخرة تعقيد اوسط بقوله بخلاف البديع  
 واذ لم يقيد به في ما يشبه بذلك القول واما الصغرى فلان البيان جزء من علم البلغاء وكما حاط به  
 في تحصيل ثلثة الحكم بخلاف البديع وكل شيء شاذ كذا فهو امر متبذل الى جهة بخلاف البديع فقول



بخلاف ما يدعي بمعنى ذلك خلافة شدة اليد وفي كون جزءه وحسب ما جال إليه في تحصيل البلاغة ليستقامته  
 التقيد في الدليلين **السادس عشر** لم يقدم الدليل على النسبة لا على فضل التقديم المذكور في كلامنا في الشراح  
 مع أن حمل التقديم على ما نسبته التقديم مجاز من ذكر المسبب وإرادة السبب لا بصار إليه بلا قرينة  
 صارفة ولا قرينة فيها الجواب عنها قرينة صارفة ومعينة بمعنى المناسبة أما القصارفة على تحقيقة  
 فهي كون فضل التقديم بدتها جليا معلوما بحسب السمع أو بحسب المصريح امتناع الاستدلال بتحصيل العلم  
 بالمعنى وهو حاصل قبل الاستدلال فيكون الاستدلال بتحصيل المصالح وهو محال لا نقال إليه بعد على تقدير  
 كون لفظة الثاني عبارة عنك مثل تقديمها ثابت بدليل تقديمه والهاجرة لا نقاطد والتفوق لا نقول  
 الانتقال من تقديم الدول على المدلولات وفتح لا تدريجي والاستدلال بالنظر يكون عجز كنه الذهن يكون  
 الانتقال فيه تدريجيا فتقدم المدلولات بعد ما صرفة تقديمه لدوال من قبيل الحركات أو من قبيل  
 التقيد بما قياسات ما معها وأما القرينة المعينة بمعنى المناسبة فهي أنها منتزعة حمل التقديم على حقيقة قاطنا  
 يعرض في وجوب التقديم على ما نسبته ورجحان لكن شدة الاحتياج إليه بما يفيد مناسبة والرجحان لا الوجوب  
 لجواز الذكرى بعد وأما دعوى صحة التقديم فهي بدية كدعوى نفس التقديم فافها ردة صارفة على كل  
 عليها **الذي عشر** هو بحيث في الدليلين لوجوده أما أولا فلا في الجزئية في الدليل الثاني ممنوعه لجواز التوقف  
 البيان عن طريق تعلم البلاغة لاجزء لم كيف يصبح علم البلاغة على علم البيان لا أنه معرف بأنه علم مزايا اختصاص  
 لا كالتحقيق والعرف وغيرهما من العلوم التي لا يدخل في تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها كونها  
 معينة لها ولو كان جزء لا ملاحظ حمل عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى عن شدة الاحتياج إليه أيضا لأن  
 التبديع ليس جزء ولا جزئي لعلم البلاغة لكن الغرض القدرج في هذا الدليل الجواب ليس علم البلاغة بمعنى  
 علم لم مزايا اختصاصه بالبلاغة على أن يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام وإضافة العلم إليه ضافة لازمة من  
 إضافة أحد المتباينين إلى الآخر كوجهين الأول لو كان كذلك لم يوجد وجهه في مقام لفظها مقام الـ  
 الاضمار في قوله محتاجا إليه في تحصيلها الثاني أنه قد فهم من كلام الشارح في المقدمة أن لفظ البلاغة موضوع  
 للمجسج المعنيين أي وضع لكل من بلاغة الكلام والفكر وهو المسمى بوضعنا وإضافة العلم إليه من إضافة العلم  
 إلى الخاص لعلم البيان فلهذا لفظ البلاغة في ذلك القول وليس المقام مقام الاضمار ولو اضطررنا لجمع إلى  
 إلى الاستخدام فعلى علم البلاغة معرف بأن ما يحجزه عن الخطأ في ما رتبة وعن تعقل المعنوي فهو هذا  
 المعنى إنما يصدق على مجسج على المعاني والبيان من حيث المجسج لا على أحدهما على جهة فيكون البيان جزء  
 من علم البلاغة لاجزءا ولو سلم أنه معرف بذلك فزيادة اختصاصه بالبلاغة إنما توجد في المجسج لا في  
 أحدهما لأن المجسج كاف في تحصيل البلاغة دون أحدهما فلا يصدق هذا التعريف أيضا وأما ما نسبنا  
 فلا أن البلاغة محتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام ممنوع كيف والقواعد المدونة والادراكات بها  
 ونحوه وبغيره فمعلوم بلاغة كلهم من خبر بيان لأن البيان وهو القاعدة المدونة والادراكات بها  
 والملكة الخاصة من كل ادراكاتها ولا تدوين وما معها فلهذا لاجلها يتكلم القول عن غير معرفة المظالم  
 البانية فلا ينبغي أن أعدها لفظ العلم بها خصوص الجواب لمراد من البلاغة في قوله في تحصيل بلاغة الكلام هو  
 البلاغة الكسبية كما يؤيده إضافة تحصيلها إليها اعلم من البلاغة السابقة فانها لا تحتاج إلى البيان بدعوتها

واما ناك فلرسلنا ان الفرد بلاغة هو الكسبية فقط فكونه محتاجا اليه بعد ذلك ممنوع  
لان الكلام المطابق لمقتضى الحال ذاك ان على معناه المطابقة لكونها في مقابلة المنكر ان زيد لثام  
يكون بلغا من ان المنكلم لم ينجح في تحصيل بلاغة الى البيان كما يصرح المقصود من ان الدلالة  
المأخوذة في تعريف علم البيان هي الدلالة العقلية المختصة في التضمنية واللازمة لثام لا علم المطابقة  
فعلم البيان انما يحتاج اليه في تحصيل بلاغة كلام يستعمل على الكناية والمجاز لا في تحصيل بلاغة  
عنها الجواب انه المراد كونه محتاجا اليه في تحصيل بلاغة كل كلام بان يحل الكلام على كسبته او  
حتى يتوجه ذلك هذا هو جواب فاضل العصام ههنا وروى المولى السكوني بانه ليس بشي لان  
الحجاج اليه نفس البيان لا اعلم ولما كان ذلك الكلام الدال بالمطابقة خاليا عن التعقيد  
المعنوي ولا احتراز عن التعقيد المعنوي لا بالبيان كان تحصيل بلاغة هذا الكلام ايضا محتاجا  
الى علم البيان فلا حاجة الى ما ذكره **اقول** وفيه بحثا ولا مدخل للبيان الا فيها من شانه  
التعقيد المعنوي وذلك فيما يقصد اراوا المقصود بطريق دلالة العقلية المتفاوتة  
في الوضع والحقق لا بطريق الدلالة المطابقة التي لا تغفل المتفاوتة ولا التعقيد المعنوي  
ولهذا خصصنا الدلالة في تعريف الدلالة العقلية ولو كان للبيان مدخل في الدلالة المطابقة  
لم يكن لهذا التخصيص وجه بل هو هذا التخصيص يلزم خروج بحث الحقيفة سواء كان في الكلام المستعمل  
على التسمييم عن البيان كنهه بحثا خراسا رايه السلك الى جوابه في اول بحث الحقيقة والمجاز بان  
المقصود لا يصل هو بحث المجاز وبحث الحقيقة مقصودا بالنتج نعم لوجه الدلالة في تعريف البيان  
من المطابقة وجعلت المطابقة اول مراتب الوضع كما اشار اليه الشريف فكان البيان محتاجا اليه  
في تحصيل كل كلام لكن الكلام مبني على تحصيل الدلالة بالعقلية واما رعا فلان الدليل الثاني  
مستعمل على قيد مستدرك هو تعقيد البلاغة بالكلام لان البيان محتاج اليه في تحصيل بلاغة المنكلم  
ايضا فانظر اربعاء البلاغة على عمومها الجواب في العدول عن هذا الظاهر الى ان احتياج بلاغة المنكلم  
الى البيان انما هو بواسطة احتياج بلاغة الكلام اليه لان الاحتياج ولا هو بلاغة الكلام ثم بواسطة بلاغة  
المنكلم واما خامسا فلان المحتاج في قوله لثام الاحتياج اليه ان كان عين المحتاج في قوله ومحتاجا اليه  
في تحصيل بلاغة الكلام عنى المحصل المنكلم فاخذ المعطوف عليه عنى الجزئية في الدليل فقولها انما تعقيد  
احتياج الكل الذي هو علم البلاغة والاحتياج المنكلم وان كان المختصة في القول لا في العلم لثام في القول  
الثاني المنكلم فاخذ الدليل في المعطوف لثام احتياج المنكلم الى البيان في تحصيل بلاغة الكلام ليستند  
احتياج علم البلاغة اليه ولا مدخل فيه الجواب باختصار لا في اول ودفع الحذور بان المنكلم محتاج في  
تحصيل بلاغة كلامه الى علم البلاغة احتياج الفاعل الى الدلالة وعلم البلاغة محتاج في تحصيل بلاغة  
كلام الى البيان بواسطة وبالاختصار الثاني بان احتياج المنكلم الى البيان ولما كان بواسطة احتياج  
علم البلاغة اليه احتياج المنكلم ليستندم احتياج علم البلاغة اليه كنهه لثام في القول لا في العلم لثام في القول  
كان المحتاج في القولين واحدا المنكلم يكون الدليل الثاني مستمدا على المعصاة **الجواب** ان الاحتياج  
المأخوذة في الدعوى مطلق الاحتياج وفي الدليل معيد بقوله في تحصيل بلاغة الكلام فلا يكون مأخوذة في



فانه ليس عين المأخوذ في الذم على ان لا يدعى شدة الاحتياج الى النفس الاحتياج المأخوذ في الدليل فلا  
 مصداق له أصلاً وانما سابعاً فلا تقر بالدليل ان في غاية ما يستند من الجزئية والاحتياج اليه  
 في الحصول على الاحتياج اليه شدة والمطلوب ذلك الجواب للاحتياج الى الجزئية استند من الاحتياج الى  
 السطر الخارجي وايضا الاحتياج في الحصول ذات البداية استند من الاحتياج في الحصول لوجودها في  
 عنها ومن ههنا يعلم ان كان جعل كل من التعاطفين دليلاً مستقفاً على شدة الاحتياج واما ما سابعاً فلا  
 الدليل الاول اعني قوله شدة الاحتياج اليه شتم على قيد استدراك وهو قيد الشدة او كذا يقال  
 الاحتياج اليه بخلاف البديع كما قال في المختصر الجواب عبر في هذا انما يطلق الاحتياج ان غم من ان يكون  
 احتياجاً في الحصول ذات البداية او في الحصول وجوه تحسبها احتياج الى قيد الشدة لان مطلقاً لا  
 متحقق في البديع ايضاً وبخبر في المختصر الاحتياج الى حصول غنى القسم الاول في استغنى فيه عن قيد الشدة  
 لان البديع غير محتاج اليه في الحصول ذات البداية ولكل وجه الاستدلال انما من مخرج الشئ لفظ العلم  
 في التعريف على معنى الملكة او لا وعلى معنى القواعد المخصوصة ثانياً وفي الكل بحث ما في الاول فلا يـ  
 لما سبق من ان كيان جزء من علم البداية لان علم البداية ان حصل على معنى القواعد فظهر من ان الملكة  
 لا تكون جزء من القواعد بل جزء القواعد فواعداً ايضاً وان حصل على معنى الملكة ايضاً يلزم ان يكون الملكة  
 جزء من الملكة وهو بطلان الملكة من مقوله الكيف الغير القابلة للقسمة كما دل عليه تعريف الجواب  
 ما سبق من غير الحكم بكون احد العلمين جزء من الاخر مبني على كونها عبارتين عن الملكتين ولا على كونها  
 عبارة عن الملكة والاخر عن القواعد ولو سلم انه مبني على كونها عبارتين عن الملكتين ايضاً فاستثنى  
 المقولة الكيف قبول الانقسام لذاته لا مطلق الانقسام فليست الملكة باعتبار متعلقها التي هي  
 المسائل والادراكات بها وفيه ما فيه واما الثاني فلان نفس العلم بالقواعد ينشأ في ما قالوا من ان جزء  
 العلوم ثلثة المبادئ والمسائل والمقاصد الجواب ان تحقيق ان حقيقة كل علم مسائل والمسائل والادراكات  
 التعريفات والادراكات والموضوعات هي موضوعات الموضوع خارجة عن العلم كنههم محو وجعلها  
 جزء ايضاً لانه لا اتصال بالعلم كما اشار اليه الشريف في الحاشية ثانياً فلو استثنى على التسامح وتفسير  
 مبني على التحقيق انما سبع عشرة من المبادئ بالعرف على ما اشار اليه الشئ في تعريف علم المعاني هو التصديقات  
 المتعلقة بالوقوع الجزئية كما ان المراد من العلم هو التصديقات المتعلقة بقواعد كلية مع ان المراد  
 الذي نسب اليه تعريفها مفهوم مفر لا يتعلق بالتصديق بل بالتصور فقط فيصرف المعرفة الى التصور  
 ويلزم ان يكون البيان عبارة عن الملكة او قواعدها مستهتماً بقصور الاراد بطرق مختلفة وذلك فاسد  
 الجواب بصرح بعض المتحققين بان المصدر في مثل ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها قد يكون متعلقاً  
 للتصور وقد يكون متعلقاً للتصديق لكونه عبارة عن مفهوم قضية وهي ههنا مورد هذا المعنى  
 بطريق كذا وذلك المعنى بطريق كذا وهكذا فلا حاجة الى تقدير المضائق بان يقال المراد يعرف  
 كيفية ايراد المعنى الواحد يعرف به جواب كيف مورد هذا المعنى بطرق مختلفة وذلك المعنى  
 ايضاً العشرة من المراد من الدلالة المتفاوتة في الموضوع هل هي الدلالة العقلية المنطقية ام معنى  
 آخر مطلق فيما بين اهل الجواب هي بمعنى اخر وهي الدلالة الوضعية الغير المطابقة لتقصيها في التقصي

والا لزم المعتبر عندهم كسبهم بالعرض اذا كانت البداهة من احوال اللفظ وتدون العلوم الثلاثة  
لاجلها لم يكن اهم غرض يتحقق بالدلالة العقلية المنطقية التي هي الدلالة الداخلية للوضع والطبع  
كث ما حازره المدقق كاسنوي سبيل اقتدي

بسم الله الرحمن الرحيم

**باب السابع** اى الالفاظ المخصوصة المعينة باستحضار الجوهري واللفظ في التحقيق الواقعة  
في المرتبة السابعة بمقتضى ترتيبه واما صاحب الفصل والوصل سواء كانت تلك المسألة حاضرة فيها  
او مسالمة التي كانا محولين في تلك المسائل على نوع من انواع اللفظ العربي وذلك النوع هو الجملة  
المنقطعة عن سابقها والمتصلة لها والمتوسطة بين الانقطاع والانصال وذلك لان موضوعات  
المسائل في جميع ابواب علم المعاني يجب ان يكون كليتها مصادقة على الالفاظ العربية لما استفيد من تعريف  
ذلك العلم من ان موضوعه هو اللفظ العربي فيكون موضوع المسألة اما نفس اللفظ العربي ونوعه  
العرض الذي لا حد لها كما بين في محله والذاخيته في ما قبل قول المصنف حوالا سنا واخبرنا بان المراد  
الجملة باعتبار الاستناد وكذا يجب ان يكون مجموع المسائل في جميع تلك الابواب هو عرض الذات  
التي بها يتألف اللفظ لمقتضى الحال كالوصل والفصل والتقديم والتأخير في غير ذلك بخلاف الاعراض  
والنسب والاصلي والعارض والاعمال والادغام في غير ذلك لا يفتيهما حال اصله عند البلغاء وولا  
يتألف اللفظ باسمه لعلها مقتضى الحال ومن هنا تبين ان شيئا من الفصل والوصل لا يكون موضوع  
المسألة في هذا الباب لان المعتبر في العرض الذي ان يكون محولا على موضوع العلم مواطاة لا  
ولو مستقفا ولذا صرح الشريف المحقق في الحاشية الصغرى بان جعل مثل الضحك والكنية عرضا  
قائما للانسان تسامح وعرضه الذي في الحقيقة هو الضحك والكتابة المحولين مواطاة وليس  
مثل قولنا الفصل واجب في المنقطعين والمتصلين كما لا منسأل الباب بل هو من مسائل مثل  
قولهم الجملة المنقطعة والمتصلة تفصل عن سابقها والجملة المتوسطة بينهما توصل بوصل فصل هذه  
الجملة عن الجملة الاولى لانها جوابا لبسها الاضغنة الاولى كما نزل الوصل لها بالحقيقة الاسمية فكان  
بين هذا الجملة السابقة شيئا تفصل ووصل اليها بالجملة الثانية في تعريف الفصل للجامع الوهمي بين كل  
من المسند اليها والمسندين في الجملة المتعاطفين مع استغناء الانقطاع والانصال بينهما واظهره في مقام  
الاضمار للوضع الثاني من ان شيئا من تسوية النسبة المرتبة والتنبيه على المغايرة بين الوصلين اذا ضمير  
الموضوع بالوضع العام لكل مذكور خاص عن المرجع والمراد من الوصل في مقام التعريف هو الماهية  
المطابقة لما خذ من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها وعدم وجودها وعن جوارها عند  
اصل العربية او عند البلغاء وعدم جوارها كما هو شأن جميع المحدودات والوصل في الجملة السابقة مأخوذ  
من حيث وقوعه في الواقع كما هو شأن محولات المسائل الجملة بوقوع النسبة او لا وقوعها بل مأخوذ  
من حيث جوارزه عند البلغاء وعدم جوارزه وما يقال للمعرفة المعادة عين الاول فما هو قد جعل عند  
القارئ ههنا ما ذكرنا من المغايرة بين الوصلين لا يقال وكون الضمير عن المرجع ايضا اصل فذيل عنه عند